التقرير اليومي

2006/12/11

بيكر في مواجهة " اللوبي الإسرائيلي"

بقلم مايك ويتني
2006/12/9

"إنّ القيمة الكبرى لتقرير بيكر- هاملتون هي أنّها تمثل ضرورة السعي لمتابعة المصالح الأميركية في حين تتعارض مع المصالح اسرائيلية المحضة"، جاستن رايموندو، "لا نستطيع الإنتظار لعام 2008". Antiwar.com

إنّ التوتر بين إدارة بوش وأعضاء مجموعة دراسات العراق يوضح الإنقسام الكبير بين إمبرياليي الحزب المحافظ الأميركي والمحافظين الجدد الذين ينادون "بإسرائيل أولاً". والفائز سيقرر على الأرجح سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط للعقد المقبل.

إنّ الإحتلال الفاشل للعراق وضع بكاملها على السكة السريعة نحو الكارثة. ويعكس تقرير مجموعة الدراسات الرؤية المتطابقة للقيّمين عليه والتي تقول بأنّ العراق منقسم بسبب الفوضى الحاصلة فيه وبأنّه يجب القيام بعمل ما للتقليل من مستوى سفك الدماء هناك. وقد وضع بيكر، عندما كان وزيراً للخارجية في عهد رونالد ريغان، القاعدة الأساسية للوجود الإمبريالي الأميركي في المنطقة ولا يزال مرتبطاً بعدد من الشركات التي تقوم بالإستفادة من العلاقات الأميركية في الشرق الأوسط، إلاّ أنّه طالما إتخذ مقاربة "براغماتية" لسياسة إقليمية ولا يمكن إعتباره تاجر حرب. فهو يعتبر الحرب وسيلة غير فعالة ولا تنسج أساساً مع المصالح التجارية.

وكما تقول أنطونيا جوهاز في مقالتها الأخيرة: نفط للبيع؛ مجموعة دراسات العراق توصي بالخصخصة. "كان إهتمام بيكر منصباً على التجارة التي وصفها بأنّها العامل المركزي في العلاقة الأميركية- العراقية".

وفي مذكرة للفريق الإنتقالي لبوش في العام 1988، ذُكِرَ بأنّ على الولايات المتّحدة أن تقرر ما إذا كان عليها أن تعامل العراق كديكتاتورية بغيضة يتم تجنبها حيثما أمكن، أم أنّ عليها أن تعترف بوجود العراق وقوته في المنطقة وتحتسبه أولوية بارزة نسبياً. وقد أيّدنا وبقوة الرؤية الأخيرة. وتم تقديم سببين لذلك، "إحتياطات النفط الكبيرة" للعراق التي كانت تعد "بسوق مربح للبضائع

الأميركية"، وأنّ واردات النفط الأميركية من العراق كانت سترتفع بسرعة وبشدة. وقد أخذ بيكر بنصيحة الفريق الإنتقالي وسار بها.

هذا هو جيمس بيكر الحقيقي. إنّه يفضل التجارة (حتى مع ديكتاتور قاسي) على الحرب، وهذا يبرهن أنّ دوره مع مجموعة دراسات العراق ليس تأمين غطاء لبوش، فمهمة إنقاذ النظام الإمبريالي الذي ساعد بإنشائه، الى جانب أنّ بوش كان قد رفض توصيتين شديدتَي الأهمية في التقرير، وهما المفاوضات مع سوريا وإيران، والإلتزام بتخفيض عدد الجيش الأميركي.

لقد قام بيكر بعمل جيد هنا بإحاطته بالعناوين الرئيسية وبتوجيه قضية مباشرة الى الشعب الأميركي، إلاّ أنّ تأثيره على بوش كان تافهاً. ويبدو أنّ بيكر يقدم لبوش توصيات "نهائية" ويحذره من "إنتقاء" التوصيات حيث يقول "هذه إستراتيجية شاملة مصممة للتعامل مع هذه المشكلة التي نواجهها في العراق، لكنّها أيضاً مصممة للتعامل مع مشاكل أخرى نواجهها في المنطقة، وذلك للمحافظة على موقف ومصداقية أميركا في ذلك الجزء من العالم".

ويظهر تقريره أنّ لديه دعم واسع بين القادة في الطبقة الحاكمة الأميركية ولا يمكن تجاهله ببساطة، فهو يمثل جماعة قوية من رؤساء الشركات وأقطاب المؤسسات النفطية القلقين جداً من الوضع المتدهور في العراق ويريدون رؤية تحول في المسار هناك.

وقد أشار إستطلاع الى أنّ 9% فقط من الأميركيين يعتقدون بأنّ النصر ممكن في العراق، وقد تخلى حتى أشد المخلصين لبوش عنه. أمّا المجموعة الوحيدة الباقية، والتي تدعم سياسة بوش الفاشلة، فهو المعسكر الذي ينادي "بإسرائيل أولاً".

إنّ نفس هؤلاء المقاومين للتغيير يقودون الحملة للقيام بهجوم إستباقي على إيران؛ وهو عمل إجرامي سيكون له تأثيرات كارثية على حاجات الطاقة على المدى الطويل لأميركا.

وتقوم مؤسسة Brookings بعقد منتدى في مركز Saban لسياسة الشرق الأوسط بعنوان: "أميركا وإسرائيل: مواجهة الشرق الأوسط المضطرب". وسيحضر هذا الإجتماع المتطرف من الجناح اليميني الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان وكذلك السياسيين البارزين بيل وهيلاري كلينتون.

ويعرض سياق الإجتماع الى أنّ الإسرائيليون اليمينيون سيبلغون أصدقائهم في الحزب الديمقراطي عن هجوم متوقع على إيران كما سيناقشوا إستراتيجيات لتخريب تقرير بيكر.

أمّا المجموعة الوحيدة التي لا صوت لها في "معركة الجبابرة"، فهو الشعب الأميركي. إنّ بيكر وأمثاله لن يتراجعوا ويراقبوا الإمبراطورية (والجيش) التي بنوها بأيديهم تدمر بشكل منظّم من قِبَل عصبة من المتحمسين الذين يثابرون على أجندة تخدم المتشددين الإسرائيليين فقط.

قد يكون "اللوبي" قوياً، لكن سيكون من الصعب عليه أخذ البلاد من الشعب الذي يؤمن بأنّ هذه بلاده. إنّ النزاع بين السياسيين البارزين على وشك أن يصبح حرباً مفتوحة.

<u>الولايات المتّحدة والنزاع اللبناني</u>

بقلم ستيفن زونس
6 كانون الأوّل 2006

إنّ التحدي الشعبي الجاري في الوقت الراهن ضد الحكومة اللبنانية المؤيدة للغرب برئاسة فؤاد السنيورة يشير كذلك الى تراجع محاولات إدارة بوش فرض نظام جديد في الشرق الأوسط يكون أكثر إنسجاماً مع مصالح الولايات المتّحدة الإستراتيجية المتطورة.

بالرغم من إدعاءات إدارة بوش، فإنّ الإنتخابات اللبنانية التي تمت في ظل قانون تمثيل طائفي مفروض إستعمارياً على البلاد، لم تشكل فوزاً "للإصلاحيين"، وبدلاً من ذلك كان الفائزون عبارة

عن مجموعة من نخبة سياسيّة فاسدة مؤيدة للغرب ومن نفس العائلات السياسية التقليدية التي حكمت البلاد منذ الإستقلال، كما أنّ مصداقية هؤلاء تراجعت أكثر هذا الصيف عندما رفضت الولايات المتّحدة رجاءهم بإستخدام نفوذها لوقف الهجوم العسكري الوحشي لإسرائيل على مدى 35 يوماً ضد بلدهم والذي تسبب بمقتل أكثر من 1000 مدني وخسائر في البنية التحتية للبلاد تقدّر بمليارات الدولارات.

فالتأكيد الأميركي على "إلتزام الولايات المتّحدة الثابت بالمساعدة على بناء الديمقراطية في لبنان ودعم إستقلاله" ليس له مصداقية كبرى لدى الشعب اللبناني، فأميركا كانت قد تدخلت عسكرياً في لبنان مرتين خلال 50 عاماً مضت لمساندة حكومات أقلية غير شعبية، كما دافعت عن غارات إسرائيلية متكررة على الأراضي اللبنانية ودعمت الإحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني على مدى 22 عاماً.

وهناك تساؤلات جدية أيضاً بخصوص تأكيدات الإدارة الأميركية على مسؤولية سوريا بموت بيير الجميّل، إذ من غير المحتمل، مع المراقبة الدولية الشديدة لدمشق والتدقيق بدورها المحتمل في إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، أن تقوم بالإشتراك في جريمة قتل بارزة كهذه، حيث من الممكن أن يكون حماس الإدارة الأميركية محاولة أخرى للإستفادة من النضال السياسي المأساوي الجاري الآن في لبنان لدفع أجندتها الإقليمية وعزل نظام الأسد.

وبالرغم أنّ سوريا والى حد ما إيران تأملان، دون شك، الإستفادة من حالة عدم الإستقرار في لبنان، فإنّ الأزمة السياسية الراهنة متأصلة في القضايا المحلية خاصة في عدم التمثيل الشيعي الحالي في الحكومة اللبنانية.

أمّا ما يقلق الولايات المتّحدة، فهو الدور القيادي لحزب الله في حملة المعارضة اللبنانية، إلاّ أنّ اللوم يقع على الإدارة الأميركية لجهة هيمنة حزب الله. فالولايات المتّحدة التي قامت، وعلى مدى أشهر، بحث إسرائيل على مهاجمة لبنان، أملت أن يؤدي الهجوم العسكري الضخم في الصيف الى إنقلاب الشعب اللبناني على حزب الله. لكن، وكما هو الحال عادة عندما تشن قوة مسلحة قوية حملة جوية مدمرة ضد رجال عصابات وضد الشعب المدني يحدث ما حدث، إذ تعزز موقف حزب الله وإستطاعت المجموعة الإسلامية الراديكالية التأكيد على عملها الوطني بصفتها مدافعة عن الأمّة ضد الهجوم الأجنبي.

إنّ مسؤولو الإدارة الأميركية والقادة في مجلس الشيوخ الذين يحاولون أن يضعوا حزب الله في نفس الصف مع جماعات إرهابية كبرى كالقاعدة، يفشلون بأن يدركوا بأنّ الوجه الوطني لحزب الله، وليس شعاره الإسلامي، هو أساس قوته.

وإنّ الحد الخطير والرجعي الذي قد يمثله، ربما، شعار حزب الله الإيديولوجي الإسلامي يقابله تحول هام من النخب السياسية اللبنانية التقليدية، من السنة والمسيحيين المدعومين من الغرب، مع الإنطلاقة بتقديم برنامج إقتصادي شعبي يعطي أولوية للأكثرية الفقيرة في البلاد، ويتحدى الفساد المستوطن في الحكومة.

كما أنّ حزب الله- وبفض الدعم الإيراني السخي- كان ناجحاً بعملية إعادة إعمار البلد المدمر من جراء الحرب أكثر بكثير من الحكومة المركزية الفاسدة وغير الفاعلة.

لقد قدمت الحكومة الأميركية 230 مليون دولار فقط للبنان كمساعدات لإعادة الإعمار لأضرار تقدّر بـ 3,6 مليار دولار كانت قد تسببت بها، بشكل رئيسي، أسلحة أميركية وأمر أميركي لإسرائيل بشن الحرب في الوقت الذي تقدم فيه أكثر من 4 مليارات دولار سنوياً كمساعدات غير مشروطة لإسرائيل.

لذلك، فمن الخطأ القيام بتبسيط مبالغ فيه لتعقيدات الحياة السياسية اللبنانية من خلال تصورات الرؤية العالمية لإدارة بوش أو من خلال سوء تقدير دور الولايات المتّحدة بالمساهمة في الظروف التي أدّت الى الأزمة اللبنانية الراهنة.

إذا كان على الولايات المتّحدة التحدث مع إيران، فلِمَ لا تفعل ذلك مع حماس؟

بقلم بول وودوارد
7 كانون الأوّل 2006
منتدى النزاعات البريطاني

تحدى جيمس بيكر الرئيس بوش أمس، عندما أثنى على تقرير مجموعة دراسات العراق بصفته "أنّه قد يكون التقرير الوحيد المؤيد من الحزبين الذي سيحصل عليه بوش". فالبيت الأبيض لديه بديل لكل شيء، لكن في الوقت الذي تخرج مراجعتهم الإحتياطية الى الملأ، فإنّي أشك بأنّه سيكون بإمكانها الإستحواذ على إهتمام قريب من الإهتمام الأوّل بتقرير السابق. والسؤال الآن هو: هل أنّ تقرير مجموعة دراسات العراق هو بالفعل هام، كما أعلن عنه رسمياً؟ أم أنّ حجم الإهتمام الذي تلقاه، ببساطة، إشارة الى أنّ معظم جماعة واشنطن، وليأسهم، يتعلقون بقشة؟

وإذا ما تحول هذا التقرير على المدى الطويل ليصبح ذا دلالة بارزة أكبر، فإنّ ذلك لا علاقة له كثيراً بعروضاته الخاصة أكثر مما له علاقة بقدرته على فتح نقاش وعلى إعادة تأطير بعض المسائل الشديدة الأهمية- كما حصل سابقاً هذه السنة مع مقالة ميرشايمر ووالت، "اللوبي الصهيوني".

يصر التقرير على أنّ "ليس بإمكان الولايات المتّحدة إنجاز أهدافها في الشرق الأوسط إلاّ إذا تعاملت مباشرة مع الصراع العربي- الإسرائيلي وحالة اللا إستقرار الإقليمية". وبالرغم أنّ وجهة نظر كهذه كانت، ولوقت طويل، النظرة المتعقلة والتقليدية في أوروبا والشرق الأوسط، فدق كان محرماً بشكل حقيقي الحديث بوضوح داخل واشنطن عمّا يمكن وما لا يمكن إعتباره رابطاً واضحاً ومفهوماً.

وكانت ردة الفعل الإسرائيلية تجاه هذا التأكيد (في التقرير) تكرار التعبير الوجودي المبهم للدولة: إنّ إسرائيل "ظاهرياً" موجودة في الشرق الأوسط، لكنّها ليست من الشرق الأوسط. وقد رد إيهود أولمرت بشكل مراوغ بالقول، "لدينا رؤية مختلفة"، لكنّه عاد ليكرر رؤية إسرائيل الخاصة للإرتباط الإقليمي: "لقد شعرنا دوماً، وكدول أخرى في منطقتنا، بأنّ التخلص من صدام حسين كان مساهمة كبرى للغاية لإستقرار منطقتنا في هذا العالم"، ويتساءل الفرد هل أنّ المفهوم الإسرائيلي "للإستقرار" فريد من نوعه، أم أنّه، وبشكل خاص، تعريف محدود "لمنطقتنا في هذا العالم".

وفي حين يظهر تقرير مجموعة دراسات العراق بأنّه يتحرك بالإتجاه الصحيح وذلك بتحديد أهمية التوجه لمعالجة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي "و" الحاجة الملحّة للولايات المتّحدة للقيام بإشراك سوريا وإيران مباشرة، يوجد هناك تناقض واحد وواضح ويشكّل جزء لا يتجزأ من العروض التي طرحها- وهو تناقض من المؤكّد أنّ الإعلام الأميركي سيتجاهله.

وفي الوقت نفسه الذي يؤكد فيه التقرير على وجوب بدء الإدارة بمحادثات مع إيران، فإنّ مجوعة دراسات العراق تقوم، بسبب إحساسها بالواجب، بترديد صدى البيت الأبيض وذلك بالإصرار على

أنّ الفلسطينيين الذين يمكن إشراكهم (في عملية السلام) هم فقط "الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود"، وبمعنى آخر، وبحسب الحد الذي بلغته مجموعة الدراسات، فإنّ على الولايات المتّحدة مواصلة سياستها لجهة رفض الحديث مع حكومة فلسطينية بقيادة حماس المنتخبة ديمقراطياً، إلاّ أنّه في النهاية "يجب" على الولايات المتّحدة أن تشرك نظام تحب وزيرة الخارجية رايس أن تسميه "الضفة المركزية للإرهاب".

وفي آخر مرّة قمت بالبحث فيها، وجدت أنّ الحكومة الإيرانية "لم" توضح بأنّها تقبل بحق إسرائيل في الوجود. إذاً ماذا نستنتج هنا؟ هل نستنتج بنظر أعضاء مجموعة دراسات العراق الحكيمين، بأنّ حماس تشكل تهديداً لإسرائيل هو أكبر من التهديد الواسع والمدوي الذي تشكله إيران؟

يبدو واضحاً أنّه لا يوجد حسابات كهذه على الأرض. فإيران في موقع قوي لكن حماس لا، لذا يمكن تجاهل حماس، وبأمان، أمّا إيران فلا. ومع ذلك، وكما قال مساعد رئيس مجموعة دراسات العراق البارحة، "ليس بإمكانك أن تنظر الى هذه المنطقة من العالم وتختار من بين البلدان البلد الذي ستتعامل معه... فكل شيء في الشرق الأوسط مرتبط بكل شيء آخر".

أمّا ما فشل هاميلتون بتوضيحه، فهو أنّ مجموعة الدراسات غير مهتمة بالإعتراض على عدم إستعداد واشنطن للإعتراف بعقدتين أساسيتين في تلك الشبكة من الروابط غير القابلة للتجزئة- حماس وحزب الله. فحتى لو أظهرت هذه المنظمات، وبوضوح، إهتماماً بالديمقراطية أكبر من إهتمام كل من حكومتي إيران وسوريا، وحتى لو كان لدى هذه المجموعات قدرة على تشكيل رأي عام هادف في كل المنطقة هي أكبر من قدرة الولايات المتّحدة، ورغم أنّهما لاعبان إقليميان، فإنّ واشنطن ستستمر برفض إشراكهما معها.

إنّ المقاربة "الشاملة" لمجموعة دراسات العراق تخرج بتحذيرات متوقعة بشكل محزن.

لا تعتمدوا على إيران للم ما تبعثر

بقلم كينيث بولاك

2006/12/8 -NY Times

إنّ التساؤلات الحقيقية هي التالية: ماذا نقول للإيرانيين إذا ما إستطعنا إحضارهم الى طاولة المحادثات؟ ماذا بإمكانهم أن يفعلوا في العراق؟ ما هو الأمر الذي هم على إستعداد للقيام به هناك؟ وماذا يريدون بالمقابل؟

على كل حال، علينا أن نكون حذرين من عدم مفاقمة نفوذ إيران في العراق، فالإيرانيون لم يتسببوا بمشاكل العراق، ولذلك فليس بإمكانهم حلها جميعاً. وفي حين أنّ الدعم الإيراني الذي تتلقاه الميليشيات مع الشكر أمر لا يشك فيه. فإنّ الدلائل الآن تشير الى أنّ هذا الدعم الآن ما هو إلاّ ملحق وتكملة أكثر من كونه ضرورة للميليشيات الكبرى، إذ ليس هناك نقص بالأسلحة في العراق مع توفير الإمدادات الإضافية والجاهزة في السوق السوداء الإقليمية.

إنّ حدود النفوذ الإيراني عبارة عن سيف ذو حدين. فهذا النفوذ يعني بأنّه ليس بإمكاننا الإعتماد على إيران لحل مشاكل العراق، لكنّه يعني أيضاً بأننا لسنا بحاجة لتقديم الإيرانيين للعالم لقاء مساعدتهم. وحالياً، فإنّ إيران ورئيسها صاحب الخطاب الطنان ناجحون في الشرق الأوسط وهم، دون شك، يريدون شيئاً مقابل مساعدتهم لنا لمعالجة الوضع في العراق. فهم، وعلى سبيل المثال، قد يطالبون الولايات المتّحدة بإسقاط إعتراضها على برنامجهم النووي أو بالرضوخ لمطالب حزب الله بأن يكون له قوة تأثير أكبر في لبنان.

ومع ما تقدم، خصوصاً لجهة حدود المساعدة التي بإمكان إيران تقديمها في العراق، تعتبر هذه الأثمان مرتفعة لقاء تلك المساعدة. وبدلاً من ذلك، فإنّ على الولايات المتّحدة التشديد على أنّ هناك مصلحة مشتركة في منع حدوث إنفجار داخلي أكبر داخل العراق، بما أنّ الفوضى هناك يمكن لها أن تنتشر بسهولة الى إيران- وهو خطر يبدو أنّ معظم القادة الإيرانيون يقدرون مدى تأثيره.

لا يزال النفط جوهر قضية العراق

بقلم أنطونيا جوهاز

Latimes

2006/12/8

- أنطونيا جوهاز باحثة زائرة في مؤسسة الدراسات السياسية ومؤلفة كتاب "أجندة بوش: غزو العالم، إقتصاد واحد".

إنّ السمة الأكثر بروزاً لتقرير مجموعة دراسات العراق هي مؤازرته تأمين حق دخول طويل الأمد للشركات الأجنبية الى حقول النفط العراقية. وفي حين لا تزال إدارة بوش، والإعلام وكل الديمقراطيين تقريباً، يرفضون، حتى الآن، تفسير الحرب في العراق بما يتعلق بموضوع النفط، فإنّ أعضاء مجموعة دراسات العراق البراغماتيين دوماً لا يتقاسمون هذا التحفظ.

إنّ الصفحة الأولى من الفصل الأوّل من تقرير مجموعة دراسات العراق تكشف عن أهمية العراق بالنسبة لمنطقته، والولايات المتّحدة والعالم مع هذا التذكير: "إنّ العراق يملك ثاني أكبر إحتياطي معروف للنفط في العالم". وتمضي المجموعة بإعطاء توصيات معينة وراديكالية للغاية حول ما يجب على الولايات المتّحدة القيام به لتوفير الأمن لهذه الإحتياطات. وإذا ما تمّ إتباع هذه التوصيات، فإنّ صناعة النفط الوطنية العراقية سوف يتم إستغلالها تجارياً وتكون مفتوحة أمام الشركات الخارجية.

أمّا التقرير، فيجعل رؤية ما تقوم به أميركا في العراق أمراً ممكناً: وهو أننا نحارب، نقتل ونموت في الحرب لأجل النفط. ويوضح التقرير بلغة بسيطة بأنّ على الحكومة إستخدام كل وسيلة ممكنة لضمان أن تكون مصالح النفط الأميركية وتلك التي لشركاتها متطابقة.

والأمر تم توضيح جيداً ليفهم تماماً في التوصية رقم 63 والتي تدعو الولايات المتّحدة الى مساعدة الزعماء العراقيين حتى يقروا صناعة النفط الوطنية "كمشروع تجاري" و "لتشجيع الإستثمار بقطاع النفط العراقي عن طريق المجتمع الدولي وشركات الطاقة العالمية".

إنّ هذه التوصية لتعيد النفط العراقي المؤمم الى كيان تجاري يمكن أن يكون خصصاً جزئياً أو بالكامل بواسطة شركات أجنبية.

وهذا صدى الدعوات التي صدرت قبل وفوراً بعد غزو العراق.

وقد صدر أيضاً عن إجتماع بين وزارة النفط الأميركية ومجموعة الطاقة، والذي تم ما بين كانون أوّل 2002 ونيسان 2003، بأنّ العراق يجب أن يكون مفتوحاً أمام شركات النفط العالمية بأقصى سرعة ممكنة بعد الحرب"، أمّا الطريقة المفضلة للخصخصة فكانت عبارة عن شكل من أشكال العقود النفطية تدعى إتفاقية تقاسم الإنتاج. وتعتبر هذه الإتفاقيات مجندة من قِبَل شركات صناعة النفط لكنّها مرفوضة من قِبَل جميع منتجي النفط الكبار في الشرق الأوسط، فهم لا يمنحون للشركات مكاسب أو سيطرة تكون أكبر من تلك التي للحكومات. وقد نشرت مؤسسة Heritage

Foundation تقريراً في آذار 2003 ينادي بالخصخصة الكاملة لقطاع النفط العراقي. وإنّ أحد ممثلي المؤسسة يدعى إيدوين ميسي، وهو عضو بمجموعة دراسات العراق والآخر هو جيمس ج. كارافانو، وقد ساعد في عمل مجموعة الدراسات.

ولكي تأخذ أي درجة من درجات الخصخصة مكانها، ولكي يتم تطبيقها في جميع حقول النفط في البلاد، فعلى العراق أن يعدل دستوره ويمرر قانون نفط جديد، فالدستور غامض بما يتعلق بالسيطرة على العائدات المستقبلية من حقول نفطية غير مطورة حتى الآن، وما إذا كان يجب تقاسمها بين المحافظات العراقية أم أنّه يجب على الحكومة المركزية أن تضبطها وتوزعها.

إنّ هذه المسألة تعتبر شديدة الأهمية من مئات مليارات الدولارات على المحك، لأنّ هناك فقط 17 حقل نفطي عراقي معروف من أصل 80 قد تم تطويرها.

وتدعو التوصية رقم 26 من مجوعة الدراسات الى مراجعة الدستور "للسير قدماً على أساس ملح وعاجل" وتدعو التوصية رقم 28 الى السيطرة على عائدات النفط العراقي التي بين يدي الحكومة المركزية. وتدعو التوصية رقم 63 الحكومة الأميركية "الى توفير المساعدة التقنية للحكومة العراقية لتحضير مسودة قانون النفط".

والخطوة الأخيرة هي في طريقها الآن، حيث إستخدمت إدارة بوش الشركة الإستشارية Bearing Point منذ أكثر من عام لتقوم بتقديم المشورة لوزارة النفط العراقية لإخراج مسودة قانون النفط الجديد وتمريره.

وقد تم الإعلان عن هذه الخطط لهذا القانون الجديد، أولاً، في مؤتمر إخباري في أواخر عام 2004 في واشنطن. وبحماية مسؤولي الإدارة الأميركية، شرح وزير المالية العراقي عادل عبد المهدي (وهو الآن نائب الرئيس) الكيفية التي ستنفتح بها صناعة النفط العراقية على الإستثمار الخارجي الخاص، وهذا بدوره يمكن أن يكون أمراً واعداً جداً للمستثمرين الأميركيين وللمشروع الأميركي وبالتأكيد لشركات النفط. فالقانون يضع قيد التنفيذ إتفاقيات تقاسم الإنتاج.

أمّا الخيبة العميقة التي أصابت الحكومة وشركات النفط الأميركية فكانت عدم تمرير ذلك القانون حتى الآن. وفي تموز، أعلن وزير الطاقة الأميركي ساموبل بودمان في بغداد بانّ مدراء النفط أخبروه بأنّ شركاتهم قد لا تدخل الى العراق من دون تمرير قانون النفط الجديد. وذكرت مجلة بتروليوم إيكونومست لاحقاً في تقريرها، بأنّ شركات النفط كانت تعتبر تمرير قانون النفط الجديد أكثر أهمية من زيادة الأمن عندما يتعلق الأمر بالذهاب الى العراق للعمل فيه.

ويصرح تقرير مجموعة الدراسات بأنّ إستمرار الدعم العسكري، السياسي والإقتصادي متوقف على مواجهة الحكومة العراقية لأحداث تاريخية هامة مؤكدة وغير محوَّرَة. ومن الواضح أنّ هذه الأحداث هي جزء لا يتجزأ من التقرير نفسه.

كما أنّ مجموعة دراسات العراق قد تعهد بالعراق الى الجيش الأميركي لسنوات عدة مقبلة وذلك من بين واجبات أخرى، لتوفير الأمن للبنية التحتية النفطية العراقية. وأخيراً، يوضح التقرير بشكل لا لبس فيه بأنّ كامل التوصيات الـ 79 "هي توصيات شاملة وبحاجة الى التنفيذ بأسلوب منسّق. فلا يجب فصلها أو تنفيذها بمعزل عن بعضها".

بعد كل ما قيل، فإنّ مجموعة دراسات العراق قامت، وببساطة، بصنع السبب لتمديد الحرب الى حين تضمن شركات النفط الأجنبية- الأميركية إفتراضاً- حق الدخول الى جميع حقول النفط العراقية والى حين تتأكد من الشروط القانونية والمالية الممكنة.

بإمكاننا أن نشكر مجموعة دراسات العراق لجعل السبب علنياً والآن جاء دورنا لكي نقرر ما إذا كنا نرغب بسفك مزيد من الدماء لأجل النفط.